

تاريخ الإرسال (2017-06-11). تاريخ قبول النشر (2017-07-17)

أ. إيهاب محمد زاهر^{1*}

¹ قسم التاريخ - الجامعة الأردنية - الأردن.

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: ehabzاهر40@yahoo.com

العلاقات العثمانية - القطرية بين عامي 1871-1913م

الملخص:

تناولت الدراسة العلاقات العثمانية - القطرية منذ وصول العثمانيين إلى قطر عام 1871م، وتتبعنا الظروف السياسية التي مرت بها هذه العلاقات في فترات تاريخية مختلفة، وجلبت اهتمام القوى الدولية منها بريطانيا، وتولي أسرة آل ثاني لحكم قطر عام 1868، ودخولها في علاقات مباشرة مع العثمانيين.

تتبعت الدراسة التطورات السياسية والتحولات التي شهدتها منطقة شبه جزيرة قطر من خلال المصادر التاريخية، وأخذنا بعين الاعتبار المعطيات السياسية في المنطقة وما خلفه التنافس بين القوى الداخلية والخارجية في العلاقات العثمانية - القطرية على الأرض، والأزمات الدولية التي واكبت هذه العلاقات .

وتفيدنا الدراسة في فهم الظروف السياسية التي عصفت بمنطقة قطر وما خلفته من آثار متجددة تساعدنا على فهم قضايانا المعاصرة.

كلمات مفتاحية: الدولة العثمانية، قطر، الخليج العربي.

Ottoman-Qatari Relations Between 1871-1913

Abstract:

The study dealt with the Ottoman-Qatari relations since the arrival of the Ottomans in Qatar in 1871, followed by the political circumstances that prevailed in these relations during different historical periods. The attention of the international powers included Britain, the Al-Thani family and the Ottoman rulers.

The study traces the political developments and transformations witnessed in the Qatar Peninsula through historical sources, taking into consideration the political data in the region and the consequent competition between the internal and external forces in the Ottoman-Qatari relations on the ground and the international crises that accompanied these relations.

The study helps us to understand the political conditions that have afflicted the region and the renaissance that have helped us to understand our contemporary issues.

Keywords: Ottoman, Qatar, The Arabian Gulf.

المقدمة:

تنبأت قطر موقعاً استراتيجياً هاماً في الخليج العربي، الأمر الذي جعلها موضع اهتمام القوى الدولية الأخرى، ومنها البرتغال وهولندا وبريطانيا في فترات تاريخية.

تناول موضوع البحث فترة مفصلية في تاريخ قطر، لا سيما بعد أن وقع الشيخ محمد بن ثاني معاهدة السلام مع المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل لويسبيلي Lewis Pelly، في 12 سبتمبر عام 1868م، تم بمقتضاها الاعتراف باستقلال قطر، وفصلها عن البحرين عام 1868م، ووصول العثمانيين إلى قطر عام 1871م بعد حملة الوالي مدحت باشا، وما أعقب ذلك من تحولات سياسية وإدارية خلفت أثراً عميقاً في مستقبل العلاقات في المنطقة.

وكانت قطر قائم مقام في البداية، في ظل السيطرة العثمانية تتبع لولاية الإحساء، ويديرها متصرف نجد الذي يرجع في أموره إلى الولاية، ورغم سيطرة الدولة العثمانية؛ إلا أن آل ثاني أداروا قطر محتفظين بنوع من الاستقلالية، ولم تعترف بريطانيا بسيطرة الدولة العثمانية طوال فترة الحكم العثماني لقطر، واستمر ذلك إلى أن انتهى الوجود العثماني في قطر عام 1913م بتوقيع اتفاقية عثمانية - بريطانية .

وتكمن مشكلة البحث في قلة الدراسات التي تناولت هذا المجال في تاريخ العلاقات العثمانية - القطرية، فان هذه الدراسة تسعى لمعالجة هذا الموضوع، ورصد طبيعة وأثر البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية في العلاقات العثمانية - القطرية، وتوضيح العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والادارية والاستراتيجية التي أدت إلى تطور العلاقات العثمانية - القطرية .

أما حدود البحث، فتقسم إلى مكانية وهي منطقة شبه جزيرة قطر، وحدود زمانية وهي الفترة الممتدة بين عامي 1871-1913م .

وهدف البحث إلى التعرف على أوجه العلاقات العثمانية - القطرية، ومجالات التعاون، والقضايا الدولية التي استجدت على ضوء هذه العلاقات، ورصد التطورات والتحولات التي أحدثتها الوجود العثماني في قطر، والاهتداء بالأحداث التي مرت بها المنطقة بحاضرنا المعاصر.

واتبع منهج البحث التاريخي المقارن والمقاربات التاريخية وفق سياق تاريخي يبحث في الأحداث التاريخية، الذي يقوم على استخدام المعلومات، وتحليلها. ويعتمد البحث على المصادر الأولية المتعلقة بحقل الدراسة من مصادر تاريخية ووثائق عثمانية وبريطانية وغيرها من المصادر والمراجع التي تساهم في تشكيل صورة واضحة عن موضوع الدراسة.

خطة الدراسة:

المبحث الأول : نشأة وتطور العلاقات العثمانية - القطرية :

المطلب الأول: وصول أسرة آل ثاني للحكم.

المطلب الثاني : قطر وتنافس القوى المحلية والدولية في الخليج العربي.

المبحث الثاني : العلاقات القطرية - العثمانية بين عامي 1871 - 1913 :

المطلب الأول : العلاقات العثمانية - القطرية 1871 - 1903.

المطلب الثاني : العلاقات العثمانية القطرية 1903 - 1913.

المطلب الثالث : المعاهدة العثمانية - البريطانية وإنهاء الوجود العثماني في قطر 1913.

الدراسات السابقة

توصلت من خلال القراءات أنه لا توجد دراسة تاريخية متخصصة وتحليلية تعالج هذا الموضوع " العلاقات العثمانية - القطرية بين عامي 1871-1913" وأغلب الدراسات التي تناولت تاريخ القطر لا تتطرق إلى تفاصيل العلاقات العثمانية - القطرية في هذه الحقبة الزمنية، بالمقابل توجد دراسات تناولت بعض الجوانب العامة لقطر خلال العهد العثماني بشكل شمولي تنقصه المنهجية والتحليل العلمي، ومن أبرزها ومن الدراسات السابقة دراسة قورشون ، زكريا ، قطر في العهد العثماني 1871 - 1916، والدراسة تتناول جوانب عامة تتسم بالسردية، وينقصها التحليل والتفسير التاريخي للظواهر والوقائع التاريخية، وتتناول مسألة الحكم التركي لمنطقة خليج البصرة في عصر السلطان سليم الأول (1512-1520)، وعهد السلطان سليمان القانوني ، ويتطرق لإصلاحات مدحت باشا والي بغداد وعمل سلسلة من التنظيمات الإدارية في تلك الأماكن ، ويشير للصراع العثماني-الإنجليزي على قطر والبحرين. مع بداية عام 1872 والاضطرابات الموجودة بالمنطقة والقرصنة البحرية ونشاط القناصل الإنجليزي في أية دعاوى تنشأ ما بين البحرينيين والمواطنين العثمانيين ، ويستعرض الكتاب علاقة قضاء قطر بالمشايخ الأخرى المجاورة له ، وقد اعتمد على الوثائق العثمانية التي جرى ترجمتها في هذا الكتاب ، ولا يفصل الباحث تطورات الحياة العامة في قطر سوى اشارات قليلة حول بعض الجوانب .

وما يميز دراستي للعلاقات العثمانية - القطرية بين عامي 1871-1913 تطبيقها والتزامها بمنهج البحث التاريخي، واحتوائها لعناصر التجديد والابتكار وقد يكون من القليل في مجال تخصصه، وتناولها للتطورات التاريخية والقضايا التي مرت بها هذه العلاقات ، كما تتميز الدراسة بتناولها مرحلة تاريخية هامة تشهد بالمنطقة من العلاقات العثمانية - القطرية، وتتميز بتنوع مصادرها التاريخية بين الوثائق التاريخية الاجنبية (البريطانية والعثمانية) ، والمصادر العربية والدراسات الأخرى .

المبحث الأول : نشأة وتطور العلاقات العثمانية - القطرية:

ارتبطت قطر منذ مطلع العصر الحديث ، وحتى أواسط القرن التاسع عشر ، وقبل انفراد آل ثاني بالسلطة بتاريخ منطقة الإحساء ، أو المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية ، وقد خضعت شبه جزيرة قطر لحكم بني خالد حتى أواخر القرن الثامن عشر ، قبل أن يقضي عليهم السعوديين الذين سقطت بأيديهم الإحساء عام 1793م ثم اتخذوها قاعدة لمد نفوذهم إلى البحرين وقطر والبريمي قرب عمان وإمارات الساحل المتصالح ، أما آل خليفة فبعد انفصالهم عن حلفائهم اتجهوا إلى البحرين ، وقوي مركزهم هناك ، ولم تعد إقامتهم في قطر سوى مدينة الزبارة ، أما بقية شبه جزيرة قطر ، فكانت تقطنها مجموعات قبلية بعضها حضري أهمها المعاضيد⁽¹⁾ الذين تنتمي إليهم أسرة آل ثاني ، وغيرهم من القبائل سنتناول الحديث عنها في الفصل الثاني ، ثم مع وصول العثمانيون للمنطقة الشرقية ضمت قطر إلى ولاية البصرة بعد حملة الوالي مدحت باشا عام 1871م ، وأصبحت قضاء تابعاً لمتصرفية نجد⁽²⁾ .

المطلب الأول: وصول أسرة آل ثاني للحكم.

يعود ظهور أسرة آل ثاني إلى أوائل القرن الثاني عشر الهجري \ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ، وتنسب إلى فرع من قبيلة الوهبة التي ينتسب لها الإمام محمد بن محمد عبد الوهاب من قبيلة المعاضيد والتي منها جدهم عمرو بن معضاد بن زاهر من بني تميم ، والتي تقسم إلى ثلاثة بطون رئيسية في نجد وهي: بطن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم. وثانيها: بطن

(1) المعاضيد هم فرع من قبيلة الوهبة الذين يعودون إلى تميم ، وقد هاجروا من شبه الجزيرة العربية في أواخر القرن السابع عشر ، ووصلوا إلى قطر في أوائل القرن الثامن عشر ، انظر الشلق ، تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة ، (ص 83).

(2) الشيباني، محمد شريف، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، (ص 39، 65) .

سعد بن زيد بن مائة بن تميم. وثالثها: بطن عمرو بن تميم بن حنظلة الوهبة التي منها الإمام محمد عبد الوهاب والمعاضيد التي منها آل خليفة حكام البحرين⁽³⁾، ومن شيوخهم حسب ما يرد في بعض المصادر والروايات الشيخ ثاني بن محمد بن ثامر بن علي من بني تميم من أشهر قبائل مضر بن نزار الجد الأكبر لهذه القبيلة، وأصل موطنها في بلاد (نجد) من مقاطعة (الوشم) ومنها نزحوا هم وأبناء عمومته (المعاضيد) إلى واحة (جبرين) من أراضي السعودية وأخذوا في التنقل في جنوب البلاد وشرقها حتى انتهى بهم الاستقرار في مدينة الزبارة⁽⁴⁾ حيث ولد فيها (ثاني) جد العائلة، ثم انتقلت الأسرة إلى بلدة (فويرط) في شمال قطر قبل انتقالها إلى الدوحة في حوالي العام 1847 م⁽⁵⁾.

وهاجر آل ثاني من بلدة اشبقر في شرقي نجد ليستقروا في المنطقة الجديدة⁽⁶⁾ هناك من المصادر من يرى صعوبة في إيضاح القبائل في المنطقة بسبب الهجرة والتحول، ولكن قبائل قطر كانت كثيرة وهي عبارة عن مجموعات تتجول بين قطر والقطيف والهفوف ومنها قبيلة آل بوكورة وقبيلة آل بني خالد ذات السلطة⁽⁷⁾، ثم انتقلت السلطة إلى العتوب⁽⁸⁾ ممثلة بآل خليفة ثم آل ثاني، وكان ثباتهم في المناطق لا يستمر طويلاً. ومن القبائل التي سكنت في قطر قبائل السودان، وقبيلة آل مسلم، بالإضافة إلى المعاضيد والمهنا⁽⁹⁾، والنعيم وبني هاجر والعوائم والمعامرة فضلاً عن الذين هاجروا إلى قطر، وباقي دول الخليج العربي لأسباب اقتصادية وسياسية. يضاف إليهم عدداً من الزنوج الذين سكنوا في قطر لأسباب معيشية بحثه، ومارست هذه القبائل الأعمال البحرية إبان ازدهار مدينة الزبارة. وسرعان ما استولت تلك القبائل على البحرين عام 1783 م⁽¹⁰⁾.

ظل آل ثاني في قرية فويرط التي أسست من قبلهم وبعد انتقالهم من الزبارة استقروا هناك حتى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر⁽¹¹⁾، واكتسبوا الشهرة من جدهم الشيخ ثاني أحد تجار اللؤلؤ المشهورين في قطر حيث ظل أفراد هذه الأسرة يعملون بصفة قائم مقامين من 1871 إلى 1916م، وبعد وفاة الشيخ ثاني تولى ابنه الشيخ محمد الذي اتخذ من الدوحة مقراً له. ويعتبر الشيخ قاسم⁽¹²⁾ بن محمد بن ثاني المؤسس الفعلي لدولة قطر بعد نزول آل ثاني الدوحة التي أسسها محمد بن سعيد الكواري رئيس عشيرة البوكورة من بني تميم عام 1847م في ظروف صعبة وهو الذي وحد قطر⁽¹³⁾، فالقبائل القطرية التي استقرت في شبه الجزيرة القطرية بعد أن هاجرت ضمن هجرات العتوب⁽¹⁴⁾ من الجزيرة العربية أواخر القرن الثامن عشر وتمركزت في الدوحة

⁽³⁾ Rush, Ruling Families of Arabia Qatar: Documentary Records of the Dynasties (p. 28,29).

(4) الزبارة: بلدة ازدهرت في القرن الثاني عشر الهجري، تقع في شمال شبه جزيرة قطر، بينها وبين جزيرة البحرين، الجاسر، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية المنطقة الشرقية، (ص 806).

(5) أبو ناب، قطر، قصة بناء دولة، (ص 30,27)، و الرئيس، الخليج العربي ورياح التغيير، (ص 45,36).

(6) زكريا، جمال، دراسة في التاريخ الإمارات العربية 1840-1914، (ص 40).

(7) Ruling Families Of Arabia Qatar (p, 29,28).

(8) العتوب أصلها من كلمة عتب أي اجتاز عنه وانصرف، وكان العتوب تحت زعامة ثلاث أسر أثناء تنقلهم في بلدان الخليج، حيث تبعثرت القبائل التي هاجرت من نجد في النصف الثاني من القرن السابع عشر، أما المؤرخون العرب الذين عاشوا في النصف الأول من القرن الثامن عشر، فكانوا يسمونهم بالعتوب، انظر أبو حاكم، تاريخ شرقي الجزيرة العربية، (2 \ 73).

(9) الشملان، الغوص على اللؤلؤ في قطر، لجنة تدوين تاريخ قطر، (1/557)، والعزي، الخليج العربي بين ماضيه وحاضره، (ص 159,158).

(10) الدباغ، قطر، ماضيها وحاضرها، (ص 28,22).

(11) القطب، تاريخ قطر السياسي، (ص 15,8).

(12) ولد عام 1826م وتوفي عام 1913م تلقى الشيخ جاسم علومه على أيدي علماء الدين، وحتى وصل إلى مرتبة القضاء والحكم بين الناس، وجالس الشعراء، انظر المنصور، تطور قطر السياسي، (ص 26,25).

(13) Ruling Families Of Arabia Qatar (p, 35,33).

(14) Ruling Families Of Arabia Qatar (p, 32,33).

(15) لم تكن حتى أواسط القرن التاسع عشر تتميز بوضع سياسي مستقل يجعل منها إمارة ، فلم يحدث ذلك إلا بعد نمو قوة الشيخ ثاني (16) .

وكان نزول آل ثاني الدوحة في ظروف غاية في الشدة والاضطراب قد أبرزت شخصية الشيخ محمد بن ثاني الذي وجد في ابنه الشيخ قاسم بن محمد خير عون له، إذ يعتبر الأخير - طبقاً لأقوال المؤرخين - المؤسس الفعلي لإمارة قطر. لقد استطاع الشيخ محمد بن ثاني أن يوحد القبائل القطرية، ويعقد معاهدة السلام البحري مع بريطانيا عام 1868 م، وكان من سياسته أنه يولي بعض أبنائه الحكم لفترة معينة بقصد التجربة والتأهيل لاستكشاف مدى القدرة على تحمل المسؤولية في عملية خطيرة كالحكم وما يترتب عليه من نتائج لها آثارها وانعكاساتها البالغة وذلك دون التقليل من مكانة هؤلاء الأبناء أو منزلتهم عنده، وتوفي عام 1878 م تاركاً الولاية من بعده لابنه الشيخ قاسم (17).

تولى الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الحكم عام 1878 م بعد وفاة والده ، والشيخ قاسم بن محمد الذي تولى الحكم عام 1878 م بعد وفاة والده لا يعد مؤسس إمارة قطر المستقلة فحسب، بل إنه فصل كامل مليء بالبطولات من تاريخها المعاصر (18).

وكان حكمه لقطر تحت سيادة الدولة العثمانية، واستطاع أن يوحد قطر ويصبح سيداً على جميع القبائل القطرية بفضل ما أوتي من نعمة الثراء نتيجة كونه من أكبر وأشهر تجار اللؤلؤ، فضلاً عن صفاته الشخصية وقدرته على التغلب على ما يعترضه من المشاكل والصعاب، حيث جعلت منه هذه الصفات الشخصية أهم شيوخ قطر الذي قضى 22 عام في النصف الثاني من القرن الـ19، وقضى 13 عام في النصف الأول من القرن العشرين ، واستطاع أن يحظى من القطريين بالسمع والطاعة، بفضل مشاركته لهم في أفراحهم وأتراحهم، وعرف هذا الشيخ بحنكته ودهائه، فلقد حارب الإنجليز والعثمانيين وتغلب عليهم، وكذلك حارب خصومه من الشيوخ والأمراء الذين هاجموا (19).

أما بريطانيا التي كانت تطمح في ربط جميع مناطق الخليج بعجلتها فلم يرتبط معها متخذاً بذلك سياسة فريدة من نوعها في مشيخات الخليج، وكذلك الحال مع الدولة العثمانية وإن اعتبرت نفسها والية على المسلمين آنذاك، وفي عام 1913 م توفي الشيخ قاسم، وتنازل عن الحكم لأبنة الشيخ عبد الله الذي امتد حكمه حتى عام 1949 م (20).

تنازل له والده عن الحكم في مايو 1913 م، ولم يكن اختيار والده له من فراغ، وإنما لما لمس فيه من إمارات النجابة والحنكة والذكاء، فضلاً عما اتصف به من صفات التدين والتقوى والورع، ، لكن اختياره في النهاية وقع على ابنه عبد الله الذي يأتي ترتيبه السابع بين الأبناء، وتؤكد الروايات أن المؤسس الشيخ قاسم عندما أراد التنازل عن الحكم لصالح ابنه الشيخ عبد الله اجتمع بأبنائه وبعض أعضاء أسرته، وكذلك بعض رؤساء القبائل والعشائر في البلاد، وأفصح لهم عن رغبته في التنازل عن الحكم لكبر سنه، فتمت البيعة للشيخ عبد الله في هذا الحشد فيما يعرف عند القطريين "بيعة الغريفة" كونها تمت في إحدى الغرف المشهورة بمدينة الدوحة والتي ارتبطت بهذا الحدث (21).

(15) المنصور ، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868-1916، (ص 34) .

(16) . Ruling Families Of Arabia Qatar (p, 34,33)

(17) سنان، تاريخ قطر العام، (ص 55,32,25) .

(18) Ruling Families Of Arabia Qatar (46,45) ، والشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، (ص43,48) .

(19) الأرشيف العثماني (وثائق رئاسة الوزراء) تصنيف B.E.O. 315477

(20) (الخطيب، التنافس الدولي في الخليج العربي 1622-1763، (ص 42,34) .

(21) المنصور، تطور قطر السياسي ، (ص 42,41) .

وقد استمر حكم الشيخ عبد الله للبلاد من عام 1913 م إلى عام 1949 م أي قرابة (36) عاماً، وتميز عهده بحدثين هامين في تاريخ البلاد، الأول أن عهده عهد التحول إلى الحماية البريطانية، والثاني: أن عهده هو عهد استخراج النفط من باطن الأرض القطرية (22).

أما بخصوص الحدث الأول: فإننا يمكن أن نتلمس خطوط العلاقات البريطانية القطرية منذ أن ابتدأت في 12 سبتمبر عام 1868م، وفق ما أشرنا حينما عقدت السلطات البريطانية في الخليج في ذلك العام اتفاقية مع الشيخ محمد بن ثاني حاكم قطر آنذاك من جملة ما عرف بمعاهدات السلم البحري المعقودة في الفترة ما بين عام 1806 م وعام 1853 م بين بريطانيا وشيوخ الخليج، تعهد الشيخ محمد بن ثاني فيها باحترام الأحكام العامة للمعاهدة الدائمة للسلام للعام 1853 م وبالمقابل أدت الاتفاقية إلى اعتراف السلطات البريطانية في الخليج بوضع الشيخ محمد بن ثاني كحاكم قطر (23).

بيد أن هذه العلاقات البريطانية القطرية اعترفتها تطورات كبرى نجمت عن دخولها في مرحلة جديدة أكثر ترسيخاً وفاعلية في عهد الشيخ عبد الله الذي تولى الحكم عام 1913 م وإبرامه معاهدة الحماية كما ذكرنا في العام 1916 م، وتعتبر هذه المعاهدة هي حجر الزاوية في العلاقات القائمة بين البلدين منذ إبرامها (24).

وساهمت عوامل عدة دفعت بالشيخ عبد الله لعقد هذه الاتفاقية يأتي في طبيعتها مقدمات الحرب العالمية الأولى 1914-1918 التي تعتبر السبب المباشر الذي أوجب على بريطانيا اللجوء إلى المعاهدة من أجل تأمين مصالحها في منطقة الخليج هادفة من وراء ذلك تجميع كافة قواها ووحدة جبهاتها أثناء الحرب، وتفرغ كافة قواها السياسية والعسكرية لمجابهة احتمالاتها، خاصة وأن الحكومة العثمانية رأت بسبب حروبها مع البلقان من عام 1912 م إلى عام 1913 م أنه من الأفضل لها تسوية مشاكلها الثانوية مع بريطانيا حتى تحوز على تأييدها، وبالفعل بدأت المفاوضات في لندن وتناولت موضوع النفوذ العثماني في الخليج العربي (25).

وفيما يتعلق بقطر، نصت المادة 11 من الاتفاقية التي أبرمت بشأن تلك المشاكل على ما يأتي: «تتنازل الدولة العثمانية عن جميع حقوقها في شبه جزيرة قطر التي سيستمر في حكمها الشيخ قاسم بن ثاني وخلفاؤه من بعده» (26).

وفي تحليلنا لطبيعة معاهدة الحماية البريطانية والوضع القانوني لقطر في ظلها، نستطيع القول أن هذه المعاهدة ينطبق عليها ذات الوصف الذي ينطبق على معاهدات الحماية المبرمة بين بريطانيا وإمارات الخليج الأخرى والتي أناطت ببريطانيا تولى الشؤون الخارجية لهذه الإمارات وتسييرها نيابة عنها، وترك الشؤون الداخلية تمارس بواسطة الأمراء والشيوخ على نحو لا يتعارض والمصالح البريطانية، وإنهاء السيادة العثمانية على قطر .

تأثرت شبه جزيرة قطر في خضم مسيرتها السياسية بقوتين، وهما: الدولة العثمانية وسيادتها الاسمية والشكلية، وبريطانيا وما تميزت به من دور حاسم حتى السبعينات من القرن العشرين الماضي.

ورغم أنه لم يعرف عن التاريخ السياسي لقطر إلا القليل النادر منذ أن استوطن آل خليفة (شيوخ البحرين) مدينة الزيارة القطرية عام 1766 م مما جعل التاريخ القطري يرتبط بالتاريخ البحريني في الفترة من 1766 م إلى عام 1868 م، إلا أن طبيعة الأرض القطرية وخصائصها الجغرافية والتاريخية والاجتماعية قد جعلت منها مجتمعاً ذا ميزات ساهمت بدرجة أو بأخرى في

Ruling Families Of Arabia Qatar (p, 60,58) . (22)

Ruling Families Of Arabia Qatar (p,70,64). (23)

(24) الخترش، والمنصور، مصادر تاريخ قطر 1868 - 1916، (ص 54,32).

(25) المنصور، والخترش، نشوء قطر وتطورها، (ص 50,45).

(26) العناني، أحمد، وثائق التاريخ القطري، الجزء الثاني من الوثائق البريطانية العثمانية 1868-1949، (2\162).

بلورة كيانه التاريخي والسياسي، إذ تأثرت قطر بجميع العوامل السياسية والتاريخية التي تأثرت بها منطقة الخليج عموماً، مما جعلها تتعرض على وجه التقريب لنفس ما تعرضت له بقية الدول في المنطقة، وإن بدرجات متفاوتة.

المطلب الثاني : قطر وتنافس القوى المحلية والدولية في الخليج العربي :

كان نشاط السلطات البريطانية ينصب في مراقبة وتصارع القوى المحلية ، وكان من ذلك صراع آل ثاني الذي تجاوز الصراعات على الأرض ، إلى الصراع على البحر ، وكان ذلك عام 1871م عندما لاحت في الأفق مشكلة منطقة العديد، ومحاولات المسؤولين العثمانيين والبريطانيين التناقص عليها، وعرقلة خلالها بريطانيا توطيد العثمانيين لنفوذهم بمنطقة العديد، وحاولت جر المشيخات كل إلى جانبه، كما شهد عام 1888م صراعاً محتدماً بين الشيخ زايد في أبو ظبي بعد أن قرر الانتقام من جاسم آل ثاني على عمله العدائي ضد العديد عام 1878م ، فأرسل حملة بقيادة ولده خليفة بن زايد تمكنت من تدمير الدوحة عام 1888م ، وقتلت ابنه عبد الرحمن، مما أثار حنق الشيخ جاسم وراح يجري اتصالاته مع القوى المناوئة للشيخ زايد خاصة آل رشيد والدولة العثمانية ، والذين وجدوا في ذلك فرصة في إبعاد النفوذ البريطاني عن المنطقة ، ودارت معركة طاحنة سميت بـ (الخورة) نسبة إلى قلعة في أبو ظبي ، وقد مني الشيخ زايد بن خليفة بخسائر فادحة ، وحقق حاكم قطر ما كان يصبو إليه ، كما أنه أعطى أمل للدولة العثمانية للسيطرة على المنطقة ، وفي ظل تلك الظروف أدرك القناصل البريطانيين العاملين في الخليج العربي ، ومنهم القنصل البريطاني صاموئيل باريت مايلز Samuel Barrett Miles 1891-1893 مخاطر الصدام مع الدولة العثمانية في هذه الفترة ، فكتب إلى مرجعياته السياسية بضرورة استمالة شيخ قطر وإقناعه بالابتعاد عن الولاء للعثمانيين، وإيقاف المناوشات المحلية مع الشيخ زايد ، وبالفعل اكتفى الطرفان بعد عام 1890 بأسلوب الاحتجاج، واعتبر ذلك الصراع بأنه صراع عثماني - بريطاني على حساب قطر وأبو ظبي (27).

كانت منطقة الخليج العربي في بدايات القرن العشرين تشتمل على مجموعة من الكيانات القبائلية والمشيخات العائلية ، بالإضافة إلى الحكام والسلاطين والأئمة الذين قدموا أدوار تكاد تكون غير مكتملة لكثير من المؤسسات لقيام الدول ، وكانت العلاقات بينها تحمل في طياتها التناقض والأحلاف القصيرة ، ولا تخلو من الأطماع والحسد بل والمزاجية أحياناً وعلى سبيل المثال كانت سلطة آل خليفة تعاني من أطماع قطر ، وأطماع سلطان مسقط ، والعكس هو الصحيح كذلك ، ولم تكن بريطانيا بعيدة عن الصراعات الحاصلة بين القوى والزعامات المحلية في الخليج العربي خاصة الصراع بين شيوخ الكويت والرشيد في حائل، وكذلك بين آل رشيد وعبد العزيز آل سعود ، أما بريطانيا فلم يدفعا للتدخل في هذه المنطقة إلا المصالح الخاصة بها والتنافس الدولي لفرنسا وروسيا والدولة العثمانية، الذي كان من الممكن أن يؤثر على هذه المصالح، والتنافس الدولي خاصة مع فرنسا وروسيا والدولة العثمانية ، ويتولى الإشراف على هذه الأنشطة القناصل والموظفين البريطانيين في المنطقة (28).

تلقى العقيد أرنولد بورويس كمبال Arnold Burwis Campbell المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في شباط 1902 تقريراً عن أوضاع نجد يفيد بقيام الدولة العثمانية بالتفاهم مع ابن رشيد بقصد وضع الإحساء وقطر ضمن نفوذ آل رشيد ، فضلاً عن نفوذها في نجد (29) ، وان المصلحة المشتركة بين آل رشيد والعثمانيين أسفرت عن قيامهم بحملة عام 1904م بعد أن حاول عبد العزيز ضم القصيم في وسط نجد إلى أملاكه ، هذا الأمر دفع الأخير الطلب من القناصل والمقيمين البريطانيين في الخليج العربي المساعدة ، لكن القنصل العام في الدولة العثمانية أوكنر Aokner اعترض على ذلك ، وبرر في تقريره إلى

(27) العبدروس ، السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، (ص 173,174)

(28) سلمان ، العلاقات القطرية - البريطانية (1868-1916) ، (ص 135,136)

(29) سلمان ، العلاقات القطرية - البريطانية ، (ص 138)

حكومته أن الوجود العثماني هنا اقل خطورة من سيطرة آل سعود في المستقبل و الذي يتقاطع مع مصالحنا ، وقد يهدد ذلك قطر في هذه الفترة (30).

وبعد أن تمكن عبد العزيز آل سعود من التصدي لقوات آل رشيد المدعومين من الدولة العثمانية ، والتغلب عليهم في معركة (روضه المهنا) في 12 أبريل 1906، والتي قُتِلَ فيها زعيم آل رشيد عبد العزيز بن متعب طلب عبد العزيز آل سعود من القوات العثمانية الانسحاب من جمع المناطق في الخليج العربي بما فيها قطر ، وإلا سيؤدي ذلك إلى توسعها لما بعد قطر (31). حاولت الدولة العثمانية استعادة الإحساء مرة أخرى عبر مهاجمتها من البحرين ، وبموافقة المسؤولين البريطانيين حيث جاء ذلك بناءً على تقرير المقيم البريطاني بيرسي كوكس Percy Cox 1904-1913م ، وأكد فيه وجود توجهات قوية وكبيرة للقوات العثمانية في تقوية القوى المحلية، الأمر الذي دفع عبد العزيز إلى تقديم الاحتجاج للمقيم البريطاني لسماحهم للقوات العثمانية بمهاجمة الإحساء ، ولكن أدرك المسؤولين العثمانيين عدم فائدة ما ذهبوا إليه، وتراجعوا عن الموقف مما دفع إلى سيطرة عبد العزيز آل سعود بشكل كامل ، وعندما سُئِلَ المقيم البريطاني في البحرين تشارلز Charles 1910-1914م عن الموقف البريطاني أكد بأنه سوف يكون إلى جانب التوجهات الجديدة لآل سعود ، وعليه وبعد أن تأكد للمسؤولين البريطانيين رغبة ابن سعود في التوجه نحو قطر خاصة بعد الشائعات التي أفادت بان آل سعود كانوا يقفون إلى جانب الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني بتسلم مشيخة قطر بدلاً من أخيه الشيخ عبد الله ، هنا تدخل المقيم البريطاني كوكس في الخليج العربي في 15 \ آب \ 1913م بضرورة أخبار ابن سعود والشيخ عبد الله آل ثاني بأن الحكومة البريطانية لن تسمح بأي تدخل خارجي في شؤون قطر (32) ، واقترحت عقد معاهدة مع قطر بناءً على تقرير من الخليج العربي في وقت مبكر .

تعطلت المعاهدة بين الدولتين لأسباب تتعلق بمصالح بريطانيا في الخليج ، ولكن بريطانيا ظلت تتابع العلاقات السعودية - القطرية ، حيث يقول بيرسي كوكس في رسالته إلى عبد العزيز آل سعود : " خولتني حكومتي أن تقيموا علاقات سياسية من جانبكم مع قطر في ظل حكومة الشيخ جاسم وخلفائه من أسرة آل ثاني ، ومن جانبنا سنواصل الحكم على إقامة هذه العلاقات وسوف نتعاون معكم كما كانت العلاقات في الزمن الماضي " (33).

طلب عبد العزيز آل سعود في عام 1913م من الوكيل البريطاني آرثر پرستكوت ترفور Arthur Prestcott Trevor في البحرين ، وهنري وليم شكسبير Henry William Shakespeare الوكيل البريطاني في الكويت بعدم التدخل في سياسة قطر والساحل المتصالح ، واطهر استعداده للتعاون مع الحكومة البريطانية 34 ، ولكن بعد سقوط الإحساء في نفس الفترة بيد عبد العزيز آل سعود ارتأى ايجاد أليه جديدة على حدود الخليج ، ومنها أن يستولي على المناطق التابعة للعثمانيين، وضم ما أطلق عليه حينئذ (ملك الآباء والأجداد) أي الاتجاه نحو الساحل الجنوبي للخليج ، هذا الأمر أزعج المسؤولين البريطانيين الأمر الذي دفع بيرسي كوكس لتأييد الشيخ عبد الله آل ثاني في الوقوف ضد تحركات آل سعود ، وعدم الأخذ بإرث الآباء والأجداد (35).

(30) Tuson, Record Office of Qatar (34 \6) ، وعاصي، العلاقات القطرية - البريطانية، (ص 139)

(31) الحفرش ، والمنصور ، مصادر تاريخ قطر 1868 - 1916 ، (ص 50)

(32) سنان ، تاريخ قطر العام ، (ص 22)

(33) فتوح ، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر ، (ص 57)

(34) قورشون ، زكريا ، قطر في العهد العثماني، 1871-1916 : دراسة وثائقية ؛ ترجمه عن التركية حازم سعيد منتصر ، (ص 44,45)

(35) (2) \210-209) , Record Office of Qatar , Tuson ,

المبحث الثاني : العلاقات القطرية - العثمانية بين عامي 1871-1913 :

اتبعت الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر سياسة جديدة لمد نفوذها إلى الخليج العربي خاصة بعد تزايد أهمية الخليج العربي من ناحية الأنشطة الاقتصادية والسياسية، وبروز أطماع القوى الاستعمارية البريطانية والفرنسية، وزاد من التنافس الدولي افتتاح قناة السويس 1869 والذي دفع الدولة العثمانية إلى وضع تستطيع فيه إرسال الحملات البرية لمد التشكيلات العسكرية التي قام القادة العثمانيون بتشكيلها (36) في أعقاب انتهاء حرب القرم مع روسيا (1853-1856) (37) إذا أصبحت هنا تملك جيشاً نظامياً مجهزاً بأنواع الأسلحة ، وقد اثبت ذلك الجيش صلاحيته عندما استعان به السلطان العثماني عبد العزيز 1861-1876 لإخضاع مقاطعات كثيرة تزعزع ولائها له سابقاً ، والأكثر من ذلك وضع حاميات على مكة والحجاز ، وبدأ يتجه نحو بلاد نجد والخليج العربي في عام 1862م وعلى اثر مقترحات قدمت من متصرف نجد نامق باشا تتعلق بعلاقة إيران وبريطانيا بالبحرين خاصة محاولات إيران السيطرة عليها، مما يعني الوصول إلى قطر ، وعليه حاولت الدولة العثمانية عدم التوجه إلى قطر في تلك الفترة ، ويحتمل أن يكون الأمر مرجعه ، اعتبار قطر امتداد للإحساء ولا علاقة له بالبحرين ، لكن وفاة أمير نجد فيصل بن تركي عام 1865م (38)، وحدث الخلاف بين ولديه عبد الله وسعود على الحكم ، وطلب عبد الله من والي بغداد مدحت باشا 1869-1872 عام 1869م إخراج أخيه من الإحساء ، فاستجاب والي البصرة محمد نافذ باشا طلبه ، وسارت حملته برا وبحرا، وبمساعدة بعض القبائل بقيادة عبد الله السالم الصباح ، حيث تمكنت من الاستيلاء على القطيف والهفوف في أيار 1871 (39) أما قطر فان التعليمات الصادرة إلى محمد نافذ باشا تقول انه : " بعد إتمام حملتكم عليكم التوجه إلى قطر لأهميتها وكثرة السفن فيها ، كما أن رغبة الشيخ قاسم دخول الدولة العثمانية لقطع السبيل أمام ادعاءات محلية في قطر دفعت إلى التعاون مع هذه الحملة " (40) .

المطلب الأول : العلاقات العثمانية - القطرية 1871 - 1903 :

عملت الدولة العثمانية على ربط قطر بالحكومة العثمانية في استانبول كي تتمكن من الوقوف ضد القوات البريطانية التي سعت لتأسيس قاعدة لها في الخليج، كي يتم تسهيل الاتصال بمستعمراتها في الهند وإيران، وقد أرسل الشيخ جاسم إلى متصرفية نجد (41) يخبرها بأنه تعرض لضغط من القنصل البريطاني المقيم في بوشهر الإيراني فريندس الكسندر ولسن Friends Alexander Wilson ، حيث طلب منه في مذكرة تعود لعام 1298\ 1881م دفع ثلاثين ألف روبية هندية ، جزاء تدخله في

(36). Record Office of Qatar , (174\2) ، والداود ، مجموعة محاضرات منشورة في قسم التاريخ كلية التربية جامعة المنصورة .

(37) هذه الحرب بدأتها روسيا ضد الدولة العثمانية لتحقيق مكاسب إقليمية وانجازات إلى جانب الدولة العثمانية كل من بريطانيا وفرنسا ، انظر محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية ، (ص 507,504).

(38) Record Office of Qatar , (207-175\2)

(39) وجه المقيم في بغداد إلى البصرة ليتابع عن كثب الأحداث التي حصلت في الإحساء ومحاولات آل سعود الاستحواذ على قطر وردت القوات العثمانية بإرسال حمايتها إلى قطر ، وقدم تقرير القنصل العام في بغداد لوج إلى البصرة في سنة 1897م للتحقق من قوات عثمانية على الحدود الكويتية ، انظر عبد العزيز عبد الغني ، سياسة الأمن بحكومة الهند في الخليج العربي 1858-1894 ، (ص 212) .

(40) Tuson, Record Office of Qatar , (210-202\2) ، حمدي ، صبري فالح ، الصراع الدولي في الخليج العربي ، (ص 150,149) .

(41) المتصرفية هي إحدى التشكيلات الإدارية في الدولة العثمانية قبل عهد التنظيمات على هذا النحو السناجق تشكل الولايات ، والاقضية تشكل السناجق ، والنواحي تشكل الاقضية ، وفي عهد التنظيمات الغني منصب أمير السنجق ، ووضع مكانه موظف سمي بالمتصرف ، وعلى هذه فعدة اقضية كانت تشكل متصرفية ، انظر M.Zeki Pakalin ، Osmanli Tarih Deyimleri ، (140-136\1) .

(42) وحدة إدارية في التشكيلات الإدارية العثمانية ، تحولت من القضاء إلى متصرفية في عهد والي بغداد مدحت باشا ، بعد الحملة التي قام بها عام 1288هـ \ 1871م ، كان مركزها بلدة الهفوف ، وقد ارتبط بها إدارياً قضاء قطر والقطيف ، وبلدات العيون والمبرز والجفر والعقير ، انظر سالنامه ولاية البصرة لعام 1318 هـ العدد 4 ، (ص 286,280)

شؤون البحرين ، وان لم يدفع يتم إحراق السفن القطرية التي استولى عليها القنصل، وقد رفض الشيخ جاسم دفع المبلغ ، وطلب من الدولة العثمانية الوقوف إلى جانبه (43) .

كانت أكثر العلاقات شهرة بين قطر والدولة العثمانية تلك العلاقة التي شهدتها فترة تولي مدحت باشا ولاية بغداد خلال الفترة من 1869-1872 ، ولكن وطبقاً لما أوضحته بعض المصادر فان قطر والقرى التابعة لها ومن بينها الزيارة كانت منفصلة عن البحرين وهي تابعة لساحل نجد رغم أنها مصدر قلق لكلا الطرفين لكنها رسمت في الخرائط العثمانية طبقاً للتعريف الذي يضعها في قطر 44 ، ومن ذلك يقولون عن قطر أن : "البدع قضاء وهو مركز قطر وأطلق على شبه جزيرة قطر أو قضاء قطر وهكذا كانت الدولة العثمانية ترسم البحرين مع قطر بعض خرائط ، في حين أن الخرائط السياسية البريطانية ترسم قطر داخل الحدود العثمانية والبحرين خارج الحدود العثمانية " (45) ، الأمر الذي دفع نحو التنافس بين بريطانيا والدولة العثمانية، ولا بد لنا من التساؤل ما هي ابرز الخلافات العثمانية - البريطانية ؟ ، وللإجابة على هذا التساؤل نستشهد بمشكلة خور العديد الذي كان له دور رئيسي في إثارة هذا التنافس بعد أن انشقت قبيلة بني ياس في هذا الخور ، وكانت مخاوف لويس كلي Louis Kelly القنصل البريطاني في الخليج العربي من محاولات شيخ القبسات سلطان ربط خور العديد بقطر ، وبالتالي يؤدي إلى تدخل عثماني في قطر (46).

أصبحت المنطقة في عام 1870م تدار بواسطة الحكام التابعين للسلطات العثمانية، وكان لأهمية قطر وموقعها على الساحل الشمالي إلى جهة الشمال بين خليج البحرين ما جعلها محط توجهات الدولة العثمانية التي خشيت من وقوعها بيد جهات أخرى خاصة بعد حاجة الدولة العثمانية للبحر في هذه الفترة (47).

واتسمت العلاقة بين شيخ قطر والحكومة العثمانية بين عامي 1885 - 1886 بحالة من التوتر ، فقد اتهم متصرف نجد محمد عزت الشيخ جاسم بتأليب الرأي العام القبلي في قطر ضد الدولة العثمانية ، وأنه في الفترة التي يقضيها بين العشائر في الصحراء يقوم بالترفة بين القبائل ، مما تمخض عنه أعمال قتل وسلب ونهب مما أدت إلى زعزعة الأمن، وتأزمت العلاقة عندما توسع نفوذ الشيخ جاسم حيث أصبحت الدعاوى والشكاوى بين الناس يرجع للنظر فيها إلى رجال الشيخ جاسم بدلاً من الرجوع للحكومة و المحكمة ، فقد كان رجال الشيخ جاسم يقومون في الأسواق بمصالحة الناس ، وتأديبهم بموجب الأصول المتبعة في المنطقة، كما أن الضرائب المفروضة على العشائر في قطر لصالح خزينة الدولة ، والمقدرة سنوياً بثلاثين ألف قرش ، لم يتم تحصيلها خلال هذه السنة (48) .

ولكن مع تراجع الدولة العثمانية ، وما وصلت إليه من ضعف ، أصبح في مقدور أية دولة من الدول الأوروبية الكبرى أن تستولي على ما تشاء من أراضيها ، حيث التقت مصالح هذه الدول بعد أن كانت تتضارب في معظم الميادين ، فكان اذا أقدمت إحدى الدول على احتلال أحد المناطق العثمانية، تقوم الدول الأخرى بمعارضته ، فتعمل كل ما في وسعها لإرغامها على الخروج منها لنقل التنافس وبناءً على هذه الأحداث وأمثالها العديدة ، وأصبحت كل دولة أوروبية تفكر جدياً فيما ستفعله الدول

(43) الأرشيف العثماني ، تصنيف B.E.O. 596642

(44) العيبروس ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، (ص 172) .

(45) الأرشيف العثماني ، تصنيف DH.SYS. 30\3 .

(46) الحصري ، ساطع ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، (ص 151,153) .

(47) (211\2- 215) ، Record Office of Qatar ، والمنصور ، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868-1916، (ص 24,25) ، و عبد

الأمير ، دور السجلات الهندية ومحفوظاتها ، (ص 14,16) .

(48) الأرشيف العثماني ، وثيقة تصنيف S.D. 2136\5

الأخرى⁽⁴⁹⁾، وقد جرى التقاهم بين بريطانيا والدولة العثمانية حتى وصلت إلى قناعة بان محاولات السلطات العثمانية التوسعية، ومنها إرسال قوات إلى الخليج العربي ، ومنها قطر لا يمكن الرجوع عنه ، كما أن بريطانيا بالنسبة للدولة العثمانية هي صاحبة النفوذ الأكبر في الخليج العربي ، فالبرقية التي بعثها كلي القنصل البريطاني في الخليج بتاريخ 31 مايو 1871م يقول : " علينا مراقبة الأسطول العثماني هنا وخاصة وأن هناك تخوف من توجه روسي " ، وهذا دفع إلى زيادة نشاط بريطانيا لتطويق الوجود العثماني في الخليج وعلى اثر قيام الدولة العثمانية على ايجاد تعاون بين الشيخ ناصر بن مبارك والشيخ جاسم، قامت بمراقبة النشاط الروسي كمقدمة للتخلص منه نهائيا في عام 1874م⁽⁵⁰⁾ ، وبعث المقيم البريطاني روس Ros كي يسأل الشيخ ناصر عما يجري في المنطقة ، وكان جواب الشيخ ناصر أن طالب المقيم المذكور بإرجاع حقوقه ، وأن أتباعه يلحون عليه لاسترجاع حقوقهم ، كما حذر المقيم كلي شيخ البحرين من التدخل في شؤون قطر خاصة بعد أن تقدم بطلب من السلطات البريطانية لتقديم المساعدة لقبيلة النعيم في الزيارة بسبب التهديد التي تعرضت له من قبيلة بني هاجر والقبول بالحماية المحلية⁽⁵¹⁾ ، وإدراكا من الحكومة البريطانية من مغبة إثارة الدولة العثمانية ضد شيخ البحرين نتيجة مطالبته بالزيارة ، فقد حذر المقيم البريطاني روس شيخ البحرين من التدخل في شؤون قطر ، وجاء هذا التحذير على اثر الطلب من شيخ البحرين إلى السلطات البريطانية رغبته في تقديم المساعدة لقبيلة النعيم الذي تعرضت لها قبيلة بني هاجر في قطر⁽⁵²⁾.

أكد روس في عام 1875م وعلى اثر اعتراض السلطات العثمانية على الزيارات المكررة له إلى الزيارة أكد أن الزيارة من حق البحرين وان سكانها يعتمدون على شيخ البحرين ولا ضير أن يعتمدوا على الحكومة البريطانية⁽⁵³⁾.

وفي عام 1878م وعلى اثر تقارير وردت من القناصل البريطانيين في الخليج العربي حول منطقة الزيارة ، أخذت الحكومة البريطانية تخطط لإنهاء الوضع المتأزم في الزيارة⁽⁵⁴⁾، وذلك بعد تدمير المدينة من قبل الشيخ جاسم آل ثاني ودخولها نكاية لقبيلة النعيم ، ويبدو أن السلطات البريطانية شعرت بارتياح بتدمير منطقة الزيارة المواجهة للبحرين ورفضوا إعادة بنائها من قبل المسؤولين العثمانيين⁽⁵⁵⁾، وفي ذات العام وصلت إلى الصدر الأعظم (أي ما يسمى حالياً رئيس الوزراء) في اسطنبول برقية من والي البصرة تخبره أن الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي شن هجوماً على العديد ، فقام الصدر الأعظم باطلاع السفير البريطاني في استانبول على ما حدث، وأبدى له احتجاجاه على هذا العمل، وأبدى احتجاجه على هذا العمل، مما اضطر سكانها اللجوء إلى قطر تحت حماية الشيخ جاسم آل ثاني الذي بادر إلى شن هجوم على أبو ظبي، وبمساعدة عثمانية استولى على العديد مما دفع بالقنصل البريطاني في الخليج العربي روس بالكتابة إلى مراجعه في أن ذلك يزيد من مخاوف بريطانيا⁽⁵⁶⁾.

وعندما أثرت مشكلة العديد⁽⁵⁷⁾ مرة أخرى عام 1880م ، جرى محاولة إعادة عشيرة القبسات إلى أبو ظبي ، وكان هذا قد أضعف موقف الشيخ جاسم آل ثاني بشأن العديد ، ومعالجة وضعهم وأوعزت الحكومة البريطانية إلى وكيلها ببلي للتحقيق بشأن

(49) سلمان ، اثر النفط في قطر ، (ص62) .

(50) ناصر بن مبارك احد شيوخ البحرين دخل في نزاع مع شيخ البحرين ، الأمر الذي دفعه للالتجاء إلى قطر ، انظر ، سالدانا ، الشؤون القطرية من سنة 1873 م إلى 1904 م ، (ص 149) .

(51) الشيباني ، بيرتون وصورة المدينة في رحلته عام 1269هـ/1853م ، (ص 18) .

(52) القهواتي ، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ، (82- 83) .

(53) وثيقة رقم 1875 Feb Baharen to the chief of Plitical Resident in araiban Gulf (I.O.R) P\15\2\29

(54) سلمان ، اثر النفط على قطر ، (ص 65) .

(55) العيبدروس ، تاريخ الخليج العربي ، (ص 173) .

(56) سلمان ، اثر النفط على قطر ، (ص 65) ، والعيبدروس ، تاريخ الخليج العربي ، (ص 173) .

(57) قرية تقع في الزاوية الجنوبية من شبه جزيرة قطر كانت تقيم فيها قبيلة القبسات التي هاجرت من أبو ظبي بعد نزاعها مع الشيخ زايد بن خليفة ،

انظر سلمان ، اثر النفط على قطر ، (ص 65، 66) .

ذلك وبشان الأموال المترتبة على الشيخ جاسم من جراء تضرر هذه القبيلة ، الأمر الذي أدى إلى قيام الشيخ جاسم باتهام وكلاء بريطانيا بأنهم يشوهون الحجج ، ويأخذون بأقوال من يعملون ضده في المنطقة (58).

وتكشفت الخلافات بين السلطات العثمانية والشيخ قاسم بين عامي 1891-1893م حول مسألة اعمار مدينتي الزبارة والعديد، وإنشاء مركز جمركي في البدع ، حيث رفض الشيخ جاسم فكرة وجود موظفين أتراك في العديد ، كما ورفض الشيخ قاسم إقامة مركز جمركي في البدع ، لأن سكان البدع سوف يهجرون مدينتهم حالما يطبق عليهم إقامة مركز جمركي الأجراء ، غير أن إصرار الحكومة العثمانية على إنشاء المركز جعل قاسم يقدم استقالته من منصبه (59) .

وفي عام 1895م استقرت قبيلة آل بن علي في البحرين وقيامها بالاتصال مع بعض القبائل ، وتزامن ذلك مع سماح الدولة العثمانية للشيخ سلطان بن سلامة شيخ قبيلة آل بن علي إعداد خطة لغزو البحرين ، ورفع أعلامها على سفنهم ، كل هذا دفع حكومة الهند البريطانية إلى توجيه سفيرها في اسطنبول للفت نظر الحكومة العثمانية إلى أن هذه الأعمال تشكل تهديداً للبحرين ، وستتخذ التدابير اللازمة بذلك (60) ، ويلاحظ انه ومن عام 1872 وحتى عام 1896 أخذت السياسة الدبلوماسية تميل نحو الدولة العثمانية ، ولكن تلك السياسة تحولت منذ عام 1893 إلى اتجاه التحالف والاعتماد على بريطانيا ، وكان السبب المباشر لهذا التحول هو محاولة الدولة العثمانية تقوية قبضتها على قطر ومحاولات فرض أمر السيطرة من خلال مشروع عاكف باشا متصرف الإحساء الذي طالب بإقامة إدارة عثمانية مباشرة في قطر مما أدى إلى معارضة شيخ قطر ، واعتبر ذلك تدخلا مباشرا في سلطاته (61).

ورغم ذلك وفي شباط من عام 1896م أبلغ المقيم روس الشيخ جاسم بدفع غرامة مقدارها ثلاثون ألف روبية على اثر خلافاته مع البحرين خاصة بسبب مطالبات قبيلة آل بن علي في البحرين ببعض الغرامات، وإلا فان السفن القطرية سوف تحرق ، وبالفعل وعندما رفض الشيخ جاسم ذلك أحرقت الحكومة البريطانية في أبريل 1896 تلك السفن دفعا للمشكلة وتأكيد للبحرين بان بريطانيا تقف معها (62) .

المطلب الثاني : العلاقات العثمانية القطرية 1903 - 1916 :

اتخذت العلاقات القطرية - العثمانية تطوراً جديداً بين عامي 1903 - 1904م ، حيث ساهمت جملة من الأحداث على المسرح السياسي في تقارب الشيخ جاسم من الدولة العثمانية ، وذلك عندما عدلت الحكومة العثمانية عن إنشاء مديرتين في الوكرة والزبارة عام 1321هـ \ 1903م ، بسبب احتجاجات بريطانيا إذ أنهم ادعوا بأن لهم حق التصرف في العديد والوكرة والزبارة، بل في كل المناطق القطرية (63) ، فقد أدرك الشيخ جاسم ما لبريطانيا من أطماع في السيطرة على المشيخات ، مما أدى إلى التقرب من الدولة العثمانية أكثر من ذي قبل ، على الرغم من وجود شكوك لدى الدولة العثمانية في هذا التوجه الجديد ، وتشير إحدى الوثائق العثمانية إلى أن الشيخ جاسم قد أصبح في آخر حياته مظهرًا للصدافة تجاه الدولة العثمانية ، وأنه بذلك وضع حداً للأمال البريطانية تجاه قطر ، ولم يأذن بأي تدخل أجنبي في شؤون قطر ، وأنه أدار قطر بسياسة حكيمة (64) .

(58) (I.O.R). (no.365) 7th September 1880 , From pell , 15\314 R

(59) سالدانا ، وثائق التاريخ القطري ، (ص 166) .

(60) مهنا، الخليج العربي ، (ص 254) .

(61) مهنا ، قطر التاريخ السياسة والتحديث ، (ص 89).

(62) القهواتي ، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ، (ص 35 ، 37) .

(63) الأرشيف العثماني ، تصنيف DH.SYS.30\3

(64) الأرشيف العثماني ، تصنيف DH.SYS. 25\113

وكان لمقتل الشيخ أحمد بن ثاني عام 1905م بعد أن استلم مقاليد الحكم كقائمقام عام 1893م وبمباركة عثمانية ودخوله في علاقات مباشرة مع المسؤولين البريطانيين من خلال موافقته على عروض وتقارير قناصلهم بتجديد معاهدة 1868 أن أحدث تطوراً مفاجئاً للمسؤولين العثمانيين ، وبدأت الاتهامات تكال لشيخو قطر ، رغم أن الروايات تتهم خليفة ابن الشيخ جاسم وبتحريض من والده جاسم بهذه الأمور . ومن هنا بدأت قطر تطلب من بريطانيا الوقوف إلى جانبها مما جعل الدولة العثمانية على يقين بوجود علاقة بين مقتل الشيخ احمد والعلاقات مع بريطانيا من قبل حاكم قطر (65) .

وكانت الفترة ما بين عامي 1911-1913 شاقة وعسيرة نتيجة الجدل الذي أثير بين السياسيين البريطانيين حول تحديد مناطق النفوذ العثماني لقطر حتى تم التوصل إلى مشروع ميثاق انجليزي - عثماني وقعه ناظر الخارجية العثماني إبراهيم حقي باشا والسير ادوارد جراي Grey وزير الخارجية البريطانية في 29 يوليو 1913م .

وكان القسم الثاني من مشروع الميثاق ينص في مادته الحادية عشر على أن تتنازل الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر ، ويحكمها الشيخ قاسم آل ثاني ، كما كانت سابقا على أن يتوارث خلفاء آل ثاني الحكم من بعده ، وكان من المناسب أن تدفع بريطانيا إلى رسم مصالحها في قطر لا سيما بدفع الوكلاء والقناصل والشركات البريطانية إلى قطر ، وان تكون علاقة قناصلها ومقيميها في الخليج العربي بحكام قطر بشكل أكبر وأفضل (66) .

كان واقع الأمر أن الدبلوماسية العثمانية المواجهة للدبلوماسية البريطانية وأنشطة القناصل البريطانيين في الخليج كانت غير مطمئنة إلى تعاضد دور بريطانيا في الخليج العربي بشكل عام بل وفي شتى البقاع التابعة للإمبراطورية ، وتدخلاتها لا سيما منذ احتلال قبرص عام 1878م ، ومصر عام 1882م من قبل بريطانيا، بل أن الأمر وصل حد قناعة من أن الاستراتيجية البريطانية بهذا النشاط الكبير لدبلوماسيتها وموظفيها تسير في اتجاه الإطاحة بالدولة العثمانية لاعتبارات كثيرة كان منها : قناعتها بعدم استطاعة الدولة العثمانية الدفاع عن حدودها ، وبالتالي قد لا تستطيع أن تمنع توغلا روسيا قد يحدث في الخليج ، وكذلك المساندة الأوروبية لبريطانية في محاربة القرصنة التي أحد كانت أهم عوامل تدخل بريطانيا في المنطقة وتوتر علاقاتها بالدولة العثمانية ومشيخات الخليج (67) .

المطلب الثالث: المعاهدة العثمانية - البريطانية وإنهاء الوجود العثماني في قطر 1913 :

شهدت العلاقات القطرية - البريطانية الكثير من الأزمات طيلة حياة الشيخ قاسم، وذلك بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية والبريطانية عليه، إلا أن هذه العلاقات شهدت انفراجاً كبيراً وتحسناً ملحوظاً بين البلدين منذ عام 1913م، وذلك لسببين:

السبب الأول: أنه في هذا العام وقعت اتفاقية بين بريطانيا والدولة العثمانية لتحديد نفوذهما في شرق الجزيرة العربية ، وقد تخلت الحكومة العثمانية بموجب هذه الاتفاقية عن سيادتها على مشيخة أو إمارة قطر، ويرى بعض المحللين أن هذا التنازل العثماني يرجع إلى الظروف السيئة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية نتيجة حريها مع إيطاليا والتي أدت إلى هزيمتها على يد الإيطاليين في طرابلس الغرب عام 1911م، وكذلك انشغالها في حرب البلقان التي نشبت حينذاك ضد الوجود العثماني، فضلاً عن سقوط

(65) (2 \ 206-212) Record Office of Qatar ,

(66) كيلي ، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية ، (ص 640) .

(67) كيلي ، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية ، (ص 591 ، 598) .

إقليم الإحساء بيد عبد العزيز بن سعود أمير الدولة السعودية الثالثة في مايو من عام 1913، وطرد الحامية العثمانية من الإقليم (68).

السبب الثاني: أنه في هذا العام فقدت الدولة العثمانية صديقها وحليفها في المنطقة وهو الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني حاكم قطر الذي وافاه الأجل في 17 يوليو 1913، والذي خلفه في الحكم ابنه الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني، الذي وثق علاقات بلاده منذ اليوم الأول مع بريطانيا وقبل التعاون معها في كافة المجالات المختلفة (69).

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى في سبتمبر 1914 م، انضمت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في هذه الحرب ضد بريطانيا وحلفائها، ونظراً للعلاقات غير الحسنة بين شعوب منطقة شبه الجزيرة العربية والدولة العثمانية، فقد استطاعت بريطانيا كسب ود معظم زعماء المنطقة في الوقوف إلى جانبها في الحرب ضد الدولة العثمانية، وكان الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني شيخ قطر ضمن زعماء شبه الجزيرة والخليج الذين انضموا إلى جانب بريطانيا، وكان الدافع وراء ذلك أن تحقق لهم بريطانيا كما وعدت الاستقلال والحرية، ولكن الذي حدث هو العكس في نهاية الحرب، حيث أحكمت بريطانيا سيطرتها على المنطقة وأصبحت وحدها في منطقة الخليج دون منافس (70).

وقد أثرت الحرب على معيشة أهالي قطر، حيث انقطعت الكثير من المواد الغذائية كالأرز والقمح والسكر والشاي والقهوة وغيرها من السلع الأخرى، كما توقفت الدول الأوروبية والهند عن شراء اللؤلؤ، وقلت موارد البلاد من الضرائب الجمركية، الأمر الذي اضطر حاكم البلاد إلى طلب المساعدة المالية والغذائية من بريطانيا (71).

علمت الحكومة البريطانية بسوء الحالة التي وصلت إليها الحامية العثمانية في قطر من جراء ذلك الحصار، حيث طلبت السلطة البريطانية في الخليج من الشيخ عبد الله شيخ قطر، أن يبلغ قائد الحامية العثمانية في البلاد أن عليهم الاستسلام والرحيل بسلام على ظهر السفن البريطانية وإلا فإنهم سيتعرضون إلى ما لا يحمد عقباه من قبل القوات البريطانية. وقد قام الشيخ بإبلاغ الإنذار البريطاني للعثمانيين، الذين استجابوا فوراً للإنذار البريطاني حفاظاً على أرواحهم، وغادروا ميناء الدوحة يوم 19 أغسطس 1915 م على ظهر السفن البريطانية إلى البحرين، ومن ثم إلى الأناضول. وكان انسحاب الأتراك من قطر، فرصة لبريطانيا لضم إمارة من إمارات الخليج العربي إلى مستعمراتها وإخضاعها للحماية البريطانية (72).

وعقب توقيع الاتفاقية البريطانية - العثمانية عام 1913 تنازلت الدولة العثمانية بموجبها عن حقوقها في قطر، غير أن الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي كان الحاكم الشرعي حينذاك رفض الخضوع لحماية دولة لا ترتبط معه بعقيدة أو صلة جنس، ولكنه توفي نفس العام، وخلفه في الحكم ابنه الشيخ عبد الله الذي قبل الحماية البريطانية ووقع مع بريطانيا معاهدة بهذا الخصوص عام 1916 م.

كما كان تخلي الدولة العثمانية عن نفوذها في قطر، وازدياد الهجمات البحرية على الساحل القطري، سبباً في تعجيل توقيع معاهدة الحماية على قطر حتى تضمن بريطانيا المحافظة على وجودها ومصالحها في هذه المنطقة الهامة، وبخاصة أن الشركات

(68) المنصور، التطور السياسي لقطر، (124-212) وموضى، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت 1923-1924، (ص 20-21).

(69) (4) 538، Record of Qatar 1820-1960.

(70) الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، (1\302-306)، وجلال يحيى، العالم العربي الحديث، (ص 481)، وإبراهيم جار الله، المعاصيد و قطر تاريخ ونسب وحضارة، (ص 352).

(71) الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، لبنان، (1\302-305).

(72) (4) 530-544، Tuson, Record of Qatar، والمنصور، تطور قطر السياسي، (ص 204)، وكتاب العهد، قطر وثروتها النفطية، (ص 71، 72).

البريطانية والأمريكية كانت قد بدأت محاولاتها للكشف عن النفط في المنطقة بعد أن عثر عليه في مسجد سليمان في إيران سنة 1908 م (73).

ملحق 1 خريطة قطر (74)



النتائج والتوصيات :

يتضح من الدراسة وجود العديد من النتائج على النحو الآتي.

1. تبين من الدراسة أهمية قطر الاستراتيجية إذ أصبحت محط أنظار ، وتنافس القوى الداخلية والخارجية ، ودخلت في علاقات مهمة ووثيقة مع الدولة العثمانية .
2. قدمت العلاقات العثمانية - القطرية نموذجاً مميزاً في صون الأقطار الإسلامية ، والتأكيد على أهمية وحدة الأمة ورابطة الإسلام .
3. وأظهر بروز أسرة آل ثاني ومنافستها للقبائل الكبيرة ، والقوى المجاورة ، حافظت خلالها على كيانها مؤكدة وجودها بنوع من الاستقلالية ، واستطاع حكامها التخلص من السيطرة البحرينية، وبيدأ فصل جديد من سيطرة العثمانيين، ومن خلال عدة حملات هدفت الدولة العثمانية من خلالها إلى إبعاد السيطرة الأجنبية عن قطر .

(73) وثيقة رقم I.O.R/ 15/2/5/14/2/14 and R/ 15/1/626 .
(74) قورشون ، قطر في العهد العثماني ، (ص 290)

4. عمل العثمانيون على متابعة علاقاتهم في قطر ، وكانوا يقفون إلى جانبها في أحيان وضدها في أحيان أخرى حسبما ما تمليه الظروف السياسية والاقتصادية لدولتهم ، كما وصلوا الاهتمام بحماية قطر من أي تدخل بريطاني .
5. وظلت علاقات قطر بالدولة العثمانية تتأثر بنشاط القناصل البريطانيين في المنطقة خاصة بعد عام 1870م ، وتزايد التنافس على قطر وإثارة المشاكل بين قطر والقوى المحلية ، وتنافسها مع معظم القوى المحلية .

أما التوصيات :

1. يجب على الباحثين القيام بدراسات للحياة الاجتماعية والاقتصادية في قطر خلال الحكم العثماني .
2. يجب إعداد دراسات تتناول التحولات العامة في قطر بعد خروج العثمانيين منها .
3. يجب على الأقطار العربية أن تعي أهمية توثيق علاقاتها مع البلدان الإسلامية في مواجهة قضاياها المعاصرة، ووحدة الأمة ، وتقديم التجربة العثمانية - القطرية كنموذج يحتذى به في العلاقات بين البلدان الإسلامية والوقوف على مواطن الضعف والقوة لهذه العلاقات .
4. يجب ربط العلاقات التاريخية بين الأقطار العربية الإسلامية بالوقائع المعاصرة، والاهتمام بإحداث الماضي لهذه العلاقات لقراءة الحاضر ، والاستشراف به للمستقبل .

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية:

- إبراهيم ، عبد العزيز ، (2000) ، من الوثائق العثمانية في تاريخ الجزيرة العربية 1516 - 1918م، د.ط ، العين ، مركز زايد للتراث والتاريخ .
- الأرشيف العثماني (وثائق رئاسة الوزراء) ، (د.ت) ، تصنيف B.E.O. 315477 ، د.ط استنبول ، د.ن اوغلو ، سنان ، (2002) ، نجد والحجاز في الوثائق العثمانية ، د.ط ، بيروت ، دار الساقى .
- بهجت ، سنان ، (1966) ، تاريخ قطر العام، د.ط ، بغداد ، مكتبة المعارف .
- حمدي ، صبري ، (2010) ، الصراع الدولي في الخليج العربي ، د.ط ، لندن ، دار الحكمة .
- الحصري ، ساطع ، (1965) ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط3 ، بيروت ، دار الملايين .
- الخرش ، والمنصور ، فتوح ، وعبد العزيز ، (1984) ، مصادر تاريخ قطر 1868 - 1916 ، ط2 ، الكويت ، ذات السلاسل .
- الخطيب ، مصطفى ، (1981) ، التنافس الدولي في الخليج العربي 1622-1763، د.ط ، بيروت ، د.ن .
- جلال ، يحيى ، (1985) ، العالم العربي الحديث، د.ط ، د.م ، دار المعارف المصرية .
- الدباغ ، مصطفى ، (1961) ، قطر ماضيها وحاضرها، ط1 ، بيروت و دار الطليعة، بيروت .
- الريحاني ، أمين ، (1981) ، تاريخ نجد الحديث وملحقاته 1876-1940 ، ط5 ، بيروت ، دار الكاتب العربي.
- الريس ، رياض ، (1987) ، الخليج العربي ورياح التغيير، ط1 ، لندن ، دار الريس .
- زكريا ، جمال ، (1974) ، دراسة في التاريخ الإمارات العربية 1840-1914 ، د.ط ، الكويت ، د.ن .
- سالदानا ، ج ، ا ، (1993) ، الشؤون القطرية من سنة 1873 إلى 1904 م ، (ترجمة أحمد العناني) ، د.ط ، الدوحة ، وزارة التربية والتعليم و رعاية الشباب ، (العمل الأصلي نشر عام 1976) .

- سالنامه ولاية البصرة لعام 1318 هـ العدد 4 .
- سلمان ، مؤيد ، (1988) ، *العلاقات القطرية - البريطانية (1868-1916)* ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج .
- الشملان ، سيف ، (1976) ، *الغوص على اللؤلؤ في قطر* ، د.ط ، الدوحة ، لجنة تدوين تاريخ قطر .
- الشيواني، محمد ، (1962) ، *إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر*، د.ط ، بيروت ، دار الثقافة .
- العزي ، خالد ، (1962) ، *الخليج العربي بين ماضيه وحاضره* ، د.ط ، بغداد ، دن .
- العناني، أحمد. ، (1993) ، *وثائق التاريخ القطري من الوثائق البريطانية العثمانية 1868-1949*، د.ط ، الدوحة ، مكتب أمير قطر .
- العيدروس ، محمد، (د.ت) ، *الحياة الإدارية في سنجق الإحساء* ، ط1 ، أبو ظبي ، دار المتنبى .
- العيدروس ، محمد، (د.ت) ، *السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر* ، ط1 ، أبو ظبي ، دار المتنبى .
- الخرش ، فتوح ، (1977) ، *نشوء قطر وتطورها* ، د.ط ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل .
- القهيواتي ، حسين، (1980) ، *دور البصرة التجاري في الخليج العربي* ، د.ط ، بغداد ، دن .
- قورشون ، زكريا ، (2008) ، *قطر في العهد العثماني 1871-1916* ، (ترجمة حازم سعيد منتصر)، ط1 ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، (العمل الأصلي نشر عام 2004) .
- كتاب العهد ، (1984) ، *قطر وثورتها النفطية* ، د.ط ، الدوحة ، مطابع العهد .
- كلي ، جي . بي ، (1971) *الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية* ، (ترجمة خيرى حماد) ، د.ط ، بيروت ، دار مكتبة الحياة (العمل الأصلي نشر في عام 1925).
- العمرى ، محمد ، (1925) ، *مقدرات العراق السياسية* ، د.ط ، بغداد ، المكتبة العصرية .
- المنصور ، عبد العزيز ، (1975) ، *التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868-1916*، د.ط ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل.
- مهنا ، محمد ، (1974) ، *الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر 1945-1971م* ، د.ط ، د.م ، معهد البحوث والدراسات العربية .
- عبد العزيز ، موسى ، (1992) ، *الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت 1923-1924*، ط2 ، بيروت ، دار السياق للتوزيع .
- لوريمر ، ج . ج ، (1970) ، *دليل الخليج القسم التاريخي* ، (ترجمة مكتب أمير قطر) ، ط1 ، الدوحة ، دن ، (العمل الأصلي نشر عام 1914) .
- أبو ناب، إبراهيم، (د.ت) ، *قطر قصة بناء دولة*، د.ط ، الدوحة ، دن .
- وثائق حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي (1816 - 1914م) ، (1981) ، (ترجمة عبد العزيز إبراهيم) ، ط1 ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، (العمل الأصلي نشر في عام 1914) .

ثانياً: المصادر الأجنبية:

Record Office of Qatar , (1991) , Edited by Penelope Tuson , primary Documents 1820-1960.
Tuson , Rush.A. De L , (1991) , *Ruling Families of Arabia : Documentary Records of the Dynasties of Saudi Arabia, Jordan, Kuwait, Bahrain, Qatar, UAE and Oman* (London: Archive Edition).

India Office Records (IOR) , (1891) , A.de L.Rush, *and Private Papers - The British Library*